الموضوع (01) – أهم المفاهيم في تحديد طبيعة العلاقات الأورو-مغاربية

لضبط المفاهيم الأساسية، أهمية لا غنى عنها في توصيف العلاقات الأورومغاربية وهي مفهوم التعاون والتكامل والشراكة والاعتماد المتبادل والتبعية والاتحاد الأوربي واتحاد المغرب العربي، التي تُمكن الطالب من تتبع مسار تطور العلاقات الأورومغاربية، وتوصيف طبيعة العلاقة في كل مرحلة من المراحل التي سنحددها لاحقا في الاطار الزماني للدراسة.

ولابد أن نشير في البداية أن في هذا التخصص خاصة نعاني في تحليلنا للظواهر السياسية الدولية المدروسة من إشكالية مرتبطة بغياب الإجماع أحيانا حول تعريف أو تعريف موحد ومحدد لهذه المفاهيم، وهذا راجع لطابع التعقيد التركيب الذي يكتنف المصطلحات والمفاهيم المرتبطة بموضوع العلاقات الأوربية-المغاربية.

- **الصراع (Conflict):** وضع دولي ينشأ حين يسعى طرفان أو أكثر لتحقيق أهداف متعاكسة أو غير متلائمة، ويمكن ملاحظة الصراع في العلاقات الدولية حيث أنه يتجلى في أعلى صوره في الحرب، وتنبثق المواقف العدائية عن النخب والجماهير الواعية، عبر استعدادات نفسية مثل العدوان والشك.

يمكن من خلال هذا المفهوم تحديد العلاقات العدائية والصدامات الحضارية بين الضفتين في سياقها التاريخي من الفترة التي سبقت استقلال الدول المغاربية إلى مرحلة ما بعد احداث 11 سبتمبر 2001 والحرب العالمية على الإرهاب.

وهنا نتحدث عن الصراع أو الصدام الحضاري والثقافي بين الضفتين عندما نتحدث عن اليمين المتطرف في اوربا وصعود الأصولية الدينية، أو بتعبير افضل استخدام الجماعات الإرهابية للنصوص الدينية في تحقيق أهدافها (البروباغندا، التجنيد، كسب الرأي العام العربي والإسلامي).

في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وخاصة في فترة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر مع طبيعة الانزلاق الدلالي لمفهوم الصراع الذي اصبح غير تقليدي في ظل تصادم أشكال العنف غير الشرعي الذي تمارسه الشبكات اللاشرعي من الفواعل غير الدولتية (الإرهابيين ورواد الجريمة المنظمة على سبيل)أصبح من الضروري أن نشير إلى هذا التحول وتأثيره على العلاقات الأورمغاربية. وبالتالي لايجب أن نركز على وحدات التحليل المتمحورة حول الدولة فقط ولكن الجهات الفاعلة غير الحكومية تلعب دورا بارزا في نجاح وفشل هذه العلاقات لكن كيف ذلك؟

- **التعاون (Cooperation)** هو: "مجموعة من التفاعلات والاتصالات في المجالات المختلفة"، أو هو الارتباط والتنسيق في مجالات متعددة كالاقتصاد والسياسة والأمن والثقافة، وقد يكون بين دول متقاربة من حيث النمو والسياسات كما قد يكون بين دول مختلفة انمائيا. وهذا يقودنا إلى استخلاص خصوصيات التعاون:
  - يأخذ شكلا مؤقتا ولا يهدف إلى خلق مؤسسات دائمة ويقتصر غالبا على تبادل المساعدة.

- وجود أهداف متباينة لأطراف العملية التعاونية.

❖ **التكامل (Integration)**: يُعرف أرنست هاس التكامل بأنه : " العملية التي تتضمن تحول الولاءات والنشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة". والتكامل حسب ليون لينديبرغ هو:" العملية التي تجد الدول نفسها راغبة أو عاجزة عن إدارة شؤونها الخارجية أو شؤونها الداخلية باستقلالية عن بعضها البعض." وعليه فهو مرحلة تقارب عبر مراحل؛ بهدف لبناء مؤسسات دائمة؛ كما أنه يقوم على خلق شخصية قانونية؛ ويقوم على وجود أهداف مشتركة.

❖ **الشراكة (Partnership)** : الشراكة هي شكل متقدم من التعاون الاقتصادي والمالي والاجتماعي، والشراكة بمفهومها العام هو الاتحاد والتعاون بين طرفين أو أكثر في مشروع واحد أو اكثر قصد الوصول لتحقيق المصالح المشتركة لكل الأطراف. يعد مفهوم الشراكة في ميدان العلاقات الدولية حديثا نوعا ما فبعد ظهوره سنة 1987 بقاموس *(illustré Larousse petit)* ليعرفه كنظام يشرك كتعاملين اقتصاديين واجتماعيين، ادرج اول مرة في مجال العلاقات الدولية من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية *(cnuced)* في أواخر الثمانينيات للتعبير عن علاقات الشمال والجنوب واعتبار أن مصطلح الشراكة يفترض الاعتراف بالفوارق بين الشركاء.

حيث هناك من يرى بأن الشراكة عبارة عن نشاط اقتصادي ينشأ بفضل تعاون أشخاص من ذوي مصالح مشتركة لإنجاز مشروع معين تكون طبيعة التعاون تجارية، مالية، تكنولوجية. وهناك من يرى بأنها تتمثل في شكل من أشكال التعاون فيما بين مؤسسات أو منظمات لمدة معينة تهدف الى تقوية فعالية المتعاملين من أجل تحقيق الأهداف التي تم تحديدها وهناك أيضا من يعتبر الشراكة على أنها نعاون وتحالف استراتيجي وهي من المصطلحات الأكثر تداولا ويمكن القول أن:

- الشراكة هي شكل من أشكال التعاون والتقارب بين المؤسسات الاقتصادية باختلاف جنسيتها قصد القيام بمشروع معين لكلا الطرفين مصلحتهما في ذلك.
- يقصد بعض المهتمين بظاهرة الشراكة تلك العلاقات التي تقوم على أساس الاشتراك بين دولتين أو اكثر على مستوى النشاط الحكومي في نشاط إنتاجي أو استخراجي أو خدماتي، حيث يقوم كل طرف بالإسهام بنصيب من العناصر اللازمة لقيام هذه الشراكة.
- وقد يتخذ هذا التعاون المشترك شكل إقامة مشروعات جديدة أو زيادة لكفاءة الإنتاجية لمشروعات قائمة فعلا عن طريق ادماجها في مشروع مشترك يخضع لإدارة الجيدة

وعلى الرغم من صعوبة تحديد المفهوم في محاولات بعض الباحثين، إلا أننا نقدم تعريفا لمفهوم الشراكة باعتباره:

"اتفاق بين طرفين أو أكثر من جنسيات مختلفة، والقائمة على أساس التعاون لتحقيق مجموعة من الأهداف المحددة سلفا، قد تكون أهدافا اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، حيث يعرض كل طرف إمكانياته المالية والبشرية والتقنية لإنجاز ذلك المشروع أو لتحقيق اهداف مشتركة."

- **الاعتماد المتبادل (Interdependence)**: يُعرِّف روبرت كيوهان وجوزيف ناي في كتابهما القوة والاعتماد الصادر عام 2012 مفهوم الاعتماد على أنه : « حالات تتميز بالتأثيرات المتبادلة بين الدول أو بين الفواعل في مختلف الدول » . ويُميز روبرت كيوهان بين الاعتماد المتبادل وبين الاعتماد أو الترابط البسيط، ذلك بأن اعتماد الدولة على دولة أخرى في وارداتها الطاقية يختلف عن اعتمادها على دولة أخرى في بعض المنتجات الاقتصادية غير الاستراتيجية. ولأن الدول المنتجة للطاقة تعتمد على عمليات التصدير قصد الحصول على عوائد مالية – من أسواق البلدان المستهلكة – قصد مواصلة عجلة التنمية الاقتصادية، فإن هذه العلاقة تخلق اعتماداً متبادلاً بين هذين القطبين.
- **التبعية:(Dependence)**: اعتماد متبادل غير متكافئ، لا يقوم على وجود مصالح مشتركة، ولا يهدف لقيام مؤسسات دائمة، فهو حالة يبقى فيها اقتصاد دولة ما متوقف في تطوره على اقتصاد دولة أخرى أو مجموعة من الدول. يعتبر التعاون مظهرًا من مظاهر العلاقات الدولية التي تميز الكيانات السياسية حتى في وقت الصراع، ويمكن لتعاون أن يتطور إلى شراكة بين أطراف متوازنة وتهدف هذه الشراكة لتحقيق مصالح مشتركة، وقد تتطور لتصل إلى علاقات تكاملية التي تتميز بوجود فاعل فوق دولاتي تسند إليه مجموعة من الوظائف التي تعجز الدول عن أدائها بمفردها وقد يكلل هذا التكامل بتحقيق أعلى درجاته وهو الاندماج. أما الاعتماد المتبادل فيمثل علاقة تعاونية ايجابية بدت أكثر وضوحا في زمن العولمة وتتجلى اقتصاديا وبيئيا وصحيا وسياسيا، في حين التبعية تعبر عن علاقة تعاونية سلبية لأحد طرفيها.
- **أطراف العلاقة:**

يتمثل أطراف العلاقة في دول الاتحاد الأوربي ككتلة واحدة وممثلا الضفة الشمالية للمتوسط، وكذا دول الضفة الجنوبية،

ففي الطرف الأول (المغاربي)، نجد في أغلب الاتفاقيات والأدبيات التي تتناول موضوع العلاقات الأوربية المغاربية تحضر بلدان المغرب العربي المنضمة للمسار (منفردة في ظل تحديات تفعيل دور الاتحاد المغاربي) وهي **تونس**، و**الجزائر** و**المغرب** ككتلة جغرافية متقاربة جغرافيا وديمغرافيا وبالإضافة إلى موقعها الجيواستراتيجي.

وكان هناك استثناء لكل من ليبيا وموريتانيا رغم أنهما دولتان مغاربيتان، وهذا نظرا لأن **ليبيا** كانت تعاني من بعض المشاكل في سياستها الخارجية مع الغرب في عهد الرئيس الراحل معمر

القذافي، ولم توقع على اتفاقية الشراكة وتم استبعادها (هنا نرى كيف تؤثر المصالح والعلاقات السياسية على تحديد الإطار الجغرافي)؛ اما **موريتانيا** وقعت على اتفاقية "لومي" مع الاتحاد الأوربي، ثم إندراجها ضمن مشاريع جهوية أخرى، وهذا بحكم موقعها الجغرافي.

بالنظر إلى أهم الأدبيات واتفاقيات التعاون والشراكة فإنها تركز على الدول المغاربية (تونس، الجزائر، والمغرب) كأطراف لها مكانة في أولويات السياسة الخارجية الأوربية وما تمثله الدول المغاربية من دور كبير في النظام الإقليمي المغاربي العربي و الإفريقي، وبالتالي أغلب الدراسات تحدد أو تختزل أو الطرف المغاربي في الدول المذكورة.

وأفضل مثال نذكر توقيع اتفاق الشراكة بين الدولة المغاربية(تونسن الجزائر، المغرب) بعد عدة جولات من المفاوضات الثنائية في إطار الشراكة الأوربية المغاربية التي تتبنى في ذلك قواعد مؤتمر برشلونة المنعقد في الفترة مابين 27 و28 نوفمبر 1995.

أما الطرف الآخر (الاتحاد الأوربيEU)، فهو متميز عن الطرف الأول لكونه، تكتل سياسي واقتصادي يضم مجموعة من الدول الأوروبية التي تتعاون بشكل وثيق في عدة مجالات لتحقيق أهداف مشتركة. تأسس الاتحاد الأوروبي على نحو تدريجي من خلال سلسلة من الاتفاقيات، وقد شهد توسعاً تدريجياً ليشمل حاليًا 27 دولة عضو.

لقد تأسس الاتحاد الأوروبي على أساس مجتمع الفحم والصلب في عام 1951، وكانت أهدافه الرئيسية هي تحقيق التكامل الاقتصادي والتعاون السياسي بين الدول الأعضاء بهدف تجنب نشوب حروب مدمرة كما حدث في القرن العشرين. تطور الاتحاد على مر السنوات، وأصبح مشروعًا أكبر يشمل مجموعة واسعة من المجالات.

المؤسسات الرئيسية للاتحاد الأوروبي تشمل: المجلس الأوربي، مجلس الاتحاد الأوربي(المجلس الوزاري)، المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي، ومحكمة العدل الدولية الاوربية، اللجنة الاقتصادية الاجتماعية، الاتحاد يعتبر السوق الداخلية الأوروبية والاتحاد الاقتصادي والنقدي والاتحاد الجمركي بين الدول أهم الإنجازات الاقتصادية.

من بين أهداف الاتحاد الأوروبي الحالية يشمل تحقيق التكامل السياسي والاقتصادي الأعمق، وتعزيز حقوق الإنسان، والتصدي للتحديات البيئية، وتعزيز الأمن والاستقرار في القارة الأوروبية.